

المركز أطلق أول تقرير برلماني شهري عن مجلس 2012

«اتجاهات» للدراسات: استجواب وحيد و18 تهديداً بالمساءلة والأغلبية أقرت توصيات سورية ولجان التحقيق بتعاون حكومي



جانب من إحدى جلسات المجلس

اجرى المرصد البرلماني في مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث، الذي يترأسه خالد المصاحبة، قراءة تحليلية للدور الرقابي والتشريعي الذي مارسه مجلس الأمة في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر خلال الفترة من 15 فبراير الماضي إلى 15 الجاري. ولوحظ أن مجلس الأمة لم يضع قضايا الوحدة الوطنية وقوانين مكافحة الفساد على رأس اهتماماته في الشهر الأول كما فشلت الأغلبية البرلمانية في إقرار أي من الأولويات الـ 6 التي أدرجتها على جدول الأعمال التي منتصف الشهر الجاري عدا قانون المدن الطبية الذي أقر في مداولة الأولى وما زال محل خلاف وانتقادات من نواب الأغلبية البرلمانية أنفسهم ومن المنتظر أن يعاد للجنة مرة أخرى.

كما أفضق مجلس الأمة في مناقشة الخطاب الأميري أكثر من مرة، وحصلت مشادات ومناوشات بين نواب 3+3+7 من جهة ونواب الأغلبية البرلمانية من جهة أخرى على خلفية عدّة قضايا منها كلمة كبير السن والتصويت في الانتخابات الرئاسية ودعم الشعب السوري وشكوى مكتب المجلس على النواب والمواطنين الذين دخلوا المجلس.

وركز التحليل على أبرز القضايا التي كانت محور اهتمام أعضاء مجلس الأمة والمجتمع المحلي، حيث تناول المرصد الأنشطة البرلمانية المختلفة، الأسئلة البرلمانية والاقتراحات بقوانين والاقتراحات برغبة والاستجوابات والقرارات، التي صدرت من مجلس الأمة.

أولاً: الأسئلة البرلمانية

بلغ عدد النواب الذين وجهوا أسئلة للحكومة خلال الشهر الأول من الدورة العادية الأولى للمجلس في فصله التشريعي الرابع عشر 23 نائبا، مما يعني أن 26 نائبا لم يقدموا أي سؤال خلال الفترة ذاتها، وقد تم توزيع الأسئلة على اهتمامات النواب على نحو ما توضحه النقاط الفرعية التالية:

الملف الأمني

اهتم 11 نائبا بالقضايا الأمنية باستئتمهم البرلمانية وهم: عاشور، دشنتي، القلاف، الوسمي، المطر، العنجري، المناور، الطريجي، الجويهل، الطبطبائي وهايف، وتوزعت اهتماماتهم لتشمل عددا كبيرا من القضايا أبرزها: سوء معاملة رجل دين شيعي في المطار، استدعاء المدونين، صاحب اليوتيوب الأسود، محمد الميموني، عدد حالات الوفيات غير الجثائية في وزارة الداخلية، الدفعة التي تم قبولها في أكاديمية سعد العبدالله، عدم منح منسوبي الجيش نوط سور، منع العريفي من دخول الكويت، مشكلة المرور، الاعتصام في ساحة الإرادة، والإساءة للمليفي، وجرمان بعض العسكريين من المعاش الاستثنائي.

الرعاية الاجتماعية

قدم الشايح، دشنتي، الدلال، العبداني والطبطبائي أسئلة في شأن الرعاية الاجتماعية أبرزها: إنشاء صندوق لتمويل المشاريع التجارية، وإنشاء مستشفى، وشكاوى المواطنين من القروض والبطالة والعمل في القطاع

الخاص، وأشهر جمعية المتقاعدين، وأدوار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

التعليم

اهتم النواب دشنتي، ومناور، الشاهين، المطر والحريش في مجال التعليم باستئتمهم البرلمانية التي ركزت على: عدم تعديل لائحة شؤون هيئة التدريس، شروط استكمال الطالب دراساته الجامعية، سعة مدارس منطقة سلوى، البيروقراطية في وزارة التربية والتعليم، متوسط عدد الطلبة بفصول محافظتي الجهراء والفروانية، معايير اختيار نواب المدير العام للتعليم التطبيقي، والشكاوى الموجهة ضد مدير عام معهد الاتصالات والملاحة.

البيون

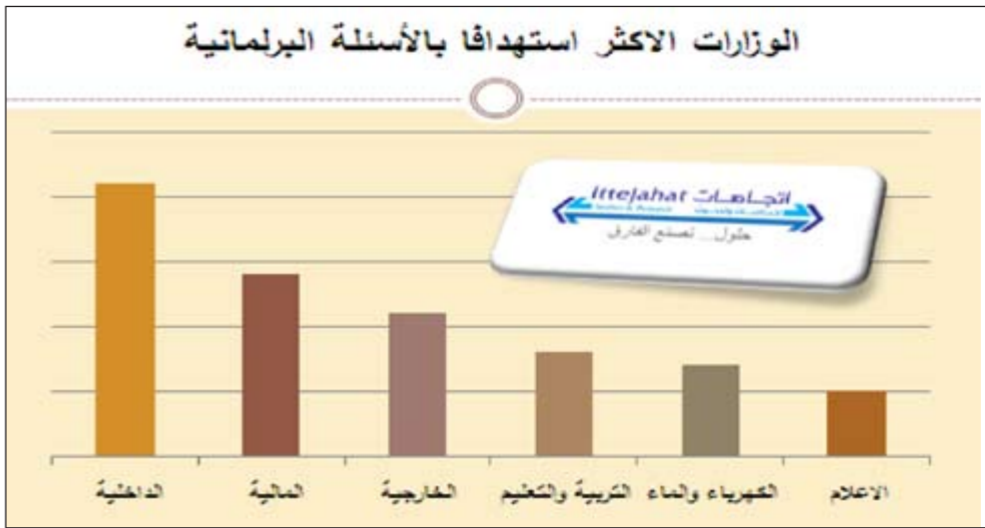
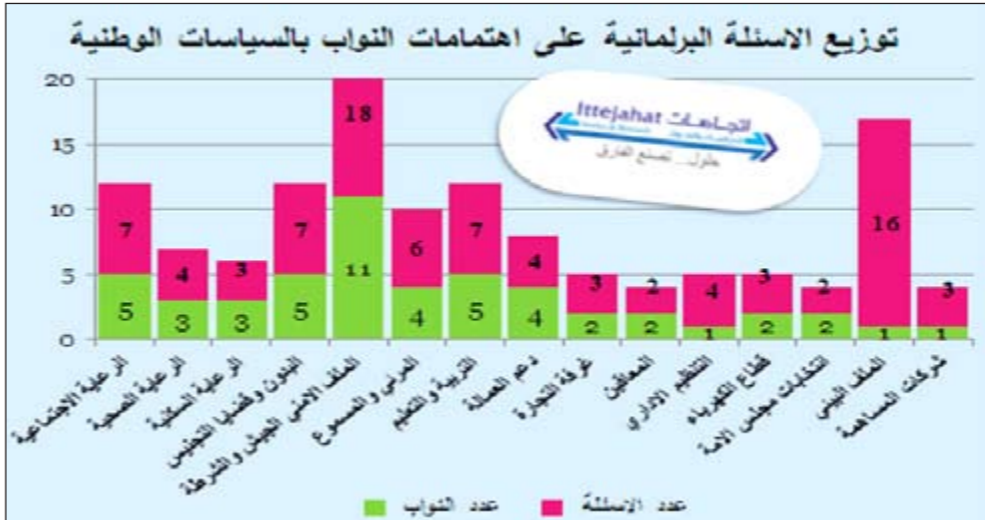
حازت قضية البيون اهتمامات عاشور، الوسمي، هايف، الجويهل ودشنتي، ودارت استئتمهم مع أعداد البيون وأسباب عدم

تجنيسهم، وإنهاء نذب احد الموظفين العراقي.

واهتم النواب المطر، شخبر والمناور بالشؤون الصحية في استئتمهم البرلمانية التي ركزت على: نسب الإصابة بمرض السرطان، واللوائح الداخلية لإبتعاث المرضى الكويتيين في الخارج.

الرعاية السكنية

وفي شأن الرعاية السكنية، تقدم الطريجي، الطبطبائي، والجويهل بعدد ثلاثة أسئلة برلمانية في شأن: الإحصائية السكانية واستراتيجيات الخطة، وحول الأراضي المخصصة لمؤسسة الرعاية السكنية، وعن إحصاء 57/65، وجه القلاف، المسلم، المطوع، والمناور ستة أسئلة حول: ترخيص جريدة عالم اليوم، وقناة اليوم، وتغطية المذيع محمد الوشحي لواقعة اقتحام مجلس الأمة، المهمات الخارجية لوزارة الاعلام، التمايز والتباين فيسي تعامل الوزارة مع بعض وسائل الاعلام، والأزدواجية



في التعامل على اثر اغلاق جريدة الدار.

غرفة التجارة

توجه نائبان وهما العميري، والعنجري بثلاثة أسئلة برلمانية حول تعيين ثلاثة مفوضين جدد في هيئة سوق المال، وقانون حماية المنافسة، وتمويل المشاريع الصناعية الجديدة.

الملف البيئي

تقدم الطريجي بعدد كبير من الأسئلة حول: كارثة محطة مشرف للصرف الصحي والغازات السامة الناتجة عن حقن، كما تقدم النائب العمير بسؤال عن اغلاق سبعة مصانع وسحب تراخيص ثلاثة آخرين.

دعم العمالة

وفي شأن دعم العمالة، قدم أربعة نواب أسئلة برلمانية وهم: الطريجي، الدلال، عاشور، والشايح تصورت حول: اجراءات وزارة الداخلية حيال قضية العمالة المنزلية، عدد العاملين والمقيمين في القطاع الحكومي والأهلي حاملي الجنسية الإيرانية، المسرحين من العمل واستراتيجية الدولة في الاحلال الوظيفي، وحول المسرحين في القطاع الخاص.

شؤون دينية

توجه نائبان هم الطريجي وهايف بسؤالين حول الهيئة العامة لشؤون القصر وشبهة التجاوزات فيها، وهيئة العناية بالقرآن والسنة، كما تقدم المناور بسؤال حول بناء كنيسة جديدة في الكويت.

في السياق ذاته -حول الأسئلة في السابق- اهتم المناور بقضية المهن المصرفية، والدلال بالخدمة المدنية، والمسلم بتنظيم القضاء والشايح بخطة التنمية والعنجري بالشركات المساهمة وادمار المال العام، والوسمي وهايف بنتائج انتخابات مجلس الأمة، والوعلان والدلال بنوي الاعاقة، ودشنتي بالتنظيم الإداري، والحريش والمناور بالكهرباء.

وأفاد «اتجاهات» بأن النواب الشيعية احتلوا المرتبة الأولى من حيث عدد الأسئلة المطروحة، ويليهما نواب العدالة الإسلامية، ثم العمل الشعبي ويمثلها البراك بعشرة أسئلة منفردا، يليها التنمية والإصلاح ويمثلها الطبطبائي والمسلم والحريش، وأخيرا التجمع السلفي عن طريق العميري والعمير.

وأضاف «اتجاهات» أن وزارة الداخلية هي الأكثر استهدافاً بالأسئلة البرلمانية من قبل النواب خلال فترة التحليل، وتلاها وزارة المالية، ثم الخارجية وتلاها التربية والتعليم ثم الكهرباء والماء، ثم الاعلام.

ثانياً: الاستجوابات

بلغ عدد الاستجوابات خلال الشهر الماضي استجوابا واحدا، والذي تغل في تسليم النائب صالح عاشور صحيفته رسميا الى الامانة العامة لمساءلة الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء متمثلا في خمسة محاور، كما هدد كل من عاشور، الجويهل، القلاف، الوسمي، الطاحوس، العنجري، المجلس الأعلى للمترول - وتضمن جابر المبارك وحكومته، والشفيخ

احمد الحمود، والشيخ احمد خالد، والشيخ محمد العبدالله، والشامي. وأوضح «اتجاهات» ان الشيخ احمد الحمود جاء في صدارة الترتيب كأكثر الوزراء تهديدا بالاستجواب بواقع «7» تهديدات، وتلاه رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك وحكومته بواقع 6 استهدافات، ثم وزير المالية ثلاثة استهدافات، بينما تعادل كل من الشيخ احمد خالد وزير الدفاع والشيخ محمد العبدالله باستهداف واحد لكل منهما.

ثالثاً: الاقتراحات

أكد «اتجاهات» ان مضامين الاقتراحات برغبة تنوعت بين ما يتعلق بالرعاية الصحية والسكنية والاجور والمرتبات واستحقاقات الترفقات في بعض القطاعات التي جانب مجموعة أخرى من الاقتراحات التي صرح بها النواب. وفيما يخص الاقتراحات بقوانين أكد اتجاهات انه تم توزيعها وفقا للسياسة الوطنية، على نحو ما توضحه النقاط التالية:

القضايا التشريعية والقضائية

استحوذت الاقتراحات بقوانين الخاصة بالمجالات التشريعية والقضائية على اولويات العديد من النواب وقدموا 11 مقترحا بقانون في هذا الشأن كان لنواب العمل الشعبي 4 اقتراحات تغلق أبرزها بـ«الدائرة الانتخابية الواحدة بنظام القائمة النسبية» وتعديل احكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الاجراءات والمحاکمات الجزائية - وإنشاء المحكمة الدستورية العليا مع اعطائه صفة الاستعجال» وشارك في بعض النوايا من الخلل المختلفة في تقديم 3 اقتراحات لإنشاء محكمة الاسرة - إنشاء الهيئة القضائية - إنشاء الهيئة العامة للنزاهة. وقدم النواب المستقلون مقترحين، بينما قدم التجمع السلفي اقتراحا بإعادة الفصل الخامس الى الباب الاول من القانون رقم 12 لعام 1963. كما قدم دشنتي مقترحا بإنشاء الهيئة العامة للنزاهة.

الرعاية الاجتماعية والبيون

اسهم نواب المجلس بطرح 8 مقترحات بقانون في الحقل الاجتماعي وقدم العمل الشعبي مقترحين (تجنيس المشاركين في الحروب العربية وحرب التحرير والعسكريين وحملة المهملات وقدامى عمال النفط - وقانون يتضمن اجراء معالجة جذرية لوضع البيون) واقتراحين للعدالة (قمع المعاكسات في الاماكن العامة - قانون الحقوق البرلمانية والاجتماعية للبيون) بالإضافة الى مقترح من كتلة المستقلين يتعلق (بتعديل قانون إنشاء الدائرة الادارية) واقتراح اخر من القلاف لتأمين حياة كريمة للمواطن، واقتراح للغائم في شأن تلقي وإنجاز معاملات المواطنين، ومقترح قدمه اكثر من نائب لتعديل المادة 44 من قانون نوي الاعاقة.

بلغت المقترحات في هذا الشأن 7 اقتراحات كان للعمل الشعبي النصيب الاكبر منها بمعدل 3 اقتراحات دارت حول اقتراح بشأن انشاء شركة مساهمة لبناء مصافي النفط - قانون انشاء المجلس الأعلى للمترول - وتضمن منطقة الشويخ، بينما تساوت كتلتا

الحمود والشامي

والخالد الأكثر

استهدافاً بالأسئلة

النيابية

نواب الشيعة

و«العدالة» الأكثر

تقدماً للأسئلة

«الشعبي» الأولى

في الاقتراحات

والتنمية في الرغبات

أخفق في مناقشة

الخطاب الأميري

بين نوابه مستمرة

فرض الأغلبية

للاولويات

ال 6 على جدول

أعمال المجلس

أثبت فشله

11 نائباً و26

لم يوجهوا أي سؤال

العدالة والتجمع السلفي بمقترح وحيد لكل منهما.

السياسات المالية

قدم النواب 7 مقترحات حول طبيعة السياسات المالية والاجور، وتساوى المستقلون والشيعية في تقديم مقترحين، حيث تعلقت اقتراحات نواب الشيعة بـ(اسقاط القروض - وإنشاء هيئة لتسوية ديون المقترضين) وجاءت اقتراحات المستقلين حول (كشف الذمة المالية - والصكوك الإسلامية).

الحقوق العمالية من خلال 6 مقترحات بقانون طرح النواب موافقهم من الحقوق العمالية وقضايا العمل وكانت من أبرز تلك القوانين: تعديل قانون العمل بالقطاع الأهلي - منح المرأة الكويتية التي لا تعمل مكافأة شهرية - صرف معاش شهرين نهاية خدمة لجمع موظفي الدولة بعد التقاعد - المطالبة بحفظ حقوق المسرحين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

الوحدة الوطنية

أكد أعضاء مجلس الأمة على أهمية المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال تقديم 4 مقترحات: تجريم خطاب الكراهية - قانون الوحدة الوطنية - تجريم التحريض على الكراهية - معاقبة القواعد - المطالبة كذف فئة من فئات المجتمع.

التربية والتعليم

اسهم نواب المجلس بتقديم اقتراحين في المجال التعليمي الاول بشأن المدارس الخاصة للتعليم - واقتراح لإنشاء صندوق لدعم الطلبة الدارسين في الخارج.

الشؤون الأمنية والعسكرية

وعبر اقتراحين تناول النواب الشؤون الامنية والعسكرية بطرح قانون مساواة العسكريين الأفراد بالضباط في حال التقاعد - وقانون لإنشاء هيئة مساندة لوزارة الداخلية لإعادة قانون الشرطة النسائية. كما ان هناك مجموعة من المقترحات الاخرى لقوانين متعلقة بالمرحى والمسموع، وحظر عمليات الترحيل الجنسي ودق الوشم، واجراء عمليات التجميل، وموضوعات اعلامية ورياضية وصحية، والغاء الموافقة على الاتفاقيات بين حكومة الكويت وسورية - إنشاء الهيئات الرياضية - وتعديل الفقرة الاولى من المادة 19 بشأن الرعاية السكنية.

رابعاً: قرارات المجلس

أفاد «اتجاهات» بأن المجلس اصدر عددا من القرارات خلال الفترة من منتصف فبراير الى منتصف مارس الحالي أبرزها تكليف لجنة حماية المال العام بالتحقيق في 10 قضايا منها طائراي الشنح وتجاوزات الشركة الوطنية للأوفست ومخالفات ديوان سمو ولي العهد وتجاوزات الهيئة العامة للاستثمار، كما اصدر المجلس 11 توصية لصالح الشعب السوري أبرزها الاعتراف بالمجلس الوطني، ووافق على تشكيل 4 لجان تحقيق فيما أقر قانون المدن الطبية في الاولى واتضح جليا ان الحكومة تعاونت لابعاد مدى في هذه القرارات خصوصا في القضية السورية ولجان التحقيق.

ملاحظة: التقرير اعتمد على وسائل الاعلام كمصدر للمعلومات.

استجواب عاشور للمبارك قدم بعد 20 يوماً من افتتاح الفصل التشريعي الرابع عشر وقبل مناقشة الخطاب الأميري

الملك برمته إلى ديوان الحاسبة الذي يمثل ذراع الرقابة المالية لمجلس الأمة على الأجهزة التابعة للسلطة التنفيذية، كما وافقت الحكومة بشكل مباشر على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في تلك القضية. ويوضح «اتجاهات» ان مضامين الخطاب الافتتاحي للرئيس أكدت بنوده فلسفة المبارك في مواجهة هذا الملف، والتي تحدثت في عدد من النقاط هي:

- الالتزام بمكافحة ومنع الفساد ودرء مخاطره.
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية واسترداد العائدات الناتجة عنه.
- إرساء مبدأ الشفافية.
- النزاهة في المعاملات الاقتصادية وتحقيق المساواة.
- تعزيز الدور الرقابي للأجهزة المعنية.
- إعادة النظر في مشروع قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد بما يتيح الكشف عن الذمة المالية.
- منع التلاعب وسوء استخدام السلطة، مما يشكل ردا صريحا على الاداء بـ «سوء استعمال السلطة، كما ورد في الاستجواب.

المحور الثاني

وبيين «اتجاهات» ان من المحور الثاني يؤكد أن النائب استمر في مسلسل تكرار محاور الاستجواب التي جاءت تحت عناوين مختلفة، حيث إن جزءا كبيرا من هذا المحور يتعلق أيضا بمكافحة الفساد كما جاء في المحورين الاول والثالث، وقد أسلفنا بعرض ما ورد في الخطاب حول منهجية الحكومة في مكافحة الفساد، لاسيما مشروع قانون إنشاء مكافحة الفساد، غير أن مجلس الأمة لم يناقش الأولويات حتى الآن ورفض التنسيق مع الحكومة حولها وفرض 7 أولويات لم يكن من بينها أي أولوية لمكافحة الفساد، وهو ما يسقط بالتبعية صحة فرضية النائب بنفي الرغبة الحكومية في تفعيل قوانين الفساد، أما عن الفرضية

أصدر مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد عبدالرحمن المصاحبة تقريرا عن استجواب النائب صالح عاشور الذي قدمه لسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك، والذي يعد رقم 63 في تاريخ مجالس الأمة المتعاقبة، وبين «اتجاهات» أن الاستجواب قدم بعد 20 يوما من افتتاح الفصل التشريعي الرابع عشر وقبل مناقشة الخطاب الأميري، وحمل اتهامات لم تقع في عهد سمو الشيخ جابر المبارك، إلا أن الرئيس أعلن استعداده لصدور النصة بجلسة علنية، ويأدر إلى التعاون مع مجلس الأمة في هذه الملفات عبر خطابه السابقة ومن خلال الموافقة على تشكيل لجان التحقيق.

وحمل «اتجاهات» مضامين الخطاب الذي ألقاه الرئيس المبارك في جلسة افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر، إذ أشارت إلى جوانب الردود لكل محاور الاستجواب، والتي تدور حول نقاط محددة، تتمثل في القصور الحكومي في مواجهة الفساد الخاص بقضية «الإيداع الميوني»، والمماثلة في تطبيق القانون، والتحويلات الخارجية، وعدم تقديم الحكومة برنامج عمل» بالإضافة الى ملف «المقيمين بصورة غير قانونية» المعروف إعلاميا بـ «البيون»، وهو ما أوضحه «اتجاهات» في سياق المحاور التالية:

المحوران الأول والثالث

المحوران الاول والثالث مكرران في المتن والمحتوى، إن بندرجان تحت موضوع واحد وهو «مكافحة الفساد» إلا أنها جاء بصحيفة الاستجواب تحت عنوانين مختلفين هما «الإيداع الميوني والتحويلات الخارجية»، ويذكر أن الحكومة بادرت إلى إحالة قضية الإيداع الميوني إلى النيابة العامة التي استعدت نحو 13 نائبا صالح عاشور أحدهم وخرجوا بكفالة، كما وافقت الحكومة على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في نفس الموضوع، وبالنسبة للتحويلات الخارجية، فقد أحال المبارك

الأخرى بالتهاون والمماطلة الحكومية في تطبيق القانون فيقابلها هذه البنود من الخطاب:

- تأكيد الحكومة عزمها على الالتزام بتطبيق القانون على الجميع.
- تطبيق القانون ركيزة الإصلاح في أي مجتمع.
- احترام القانون واجب وفرض على الجميع.
- القضاء صوت الحق.
- الخروج عن الأطر القانونية لا يخدم المصلحة الوطنية.

المحور الرابع

وأضاف «اتجاهات» أن المحور الرابع الخاص بـ «البيون» وتعرض المصالح العليا والأمن الداخلي للخطر لم يقدم خلاله عاشور أي دليل فيما سرد، ولم يشر لا من قريب أو بعيد لإنشاء الجهاز المركزي للبيون الذي بدأ بإعداد كشوف التجنيس، وأعلن عن استحقاق نحو 40 ألفا للجنسية الكويتية، كما قامت الحكومة بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لهذه الفئة ومساعدة الأسر المتعففة منها عبر بيت الزكاة كما أعلن ديوان الخدمة المدنية عن فتح باب التوظيف للبيون في عدد من وزارات الدولة.

كما لفت النائب في هذا المحور الى «غياب الاستراتيجية الواضحة لوضع آليات حلول ومعالجة»، وفي المقابل، فإن الخطاب لم يغفل هذا الجانب، وهو ما يتضح من البنود التالية:

- تفويض هيئة خاصة متمثلة في الجهاز المركزي لحل مشكلة المقيمين بصورة غير قانونية.
- ممارسة الجهاز عمله وفق خارطة طريق لمعالجة المشكلة وإنهائها بشكل جذري.
- تأمين كل الخدمات الإنسانية لهذه الفئة.
- التأكيد ان توفير الخدمات لهذه الفئة يعكس الوجه الحضاري

للكويت، وهو ما ينبغي ما جاء في الاستجواب بأن الحكومة تسببت في «تشويه السمعة الإقليمية والدولية للكويت».

المحور الخامس

أكد «اتجاهات» أن دوافع الاستجواب في هذا المحور «عدم تقديم الحكومة برنامج عملها بما يمثل انتهاكا صارخا للدستور»، تركزت على «تعطيل المؤسسة البرلمانية عن القيام بدورها الرقابي على برامج عمل كل وزارة». من جانب آخر، جاءت تأكيدات المبارك على نهج سياسة الأيدي المدودة مع مجلس الأمة، بالإضافة إلى أن رئيس الوزراء أشار إلى أن الحكومة ستستفيد ببرنام عملها إلى مجلس الأمة متوافقا مع خطة التنمية المعتمدة، ومشمثلا على الأدوات والبرامج التنفيذية والزمنية لتطبيق بنود البرنامج كما كشف رئيس الحكومة عن ملاح هذا البرنامج فيما يلي:

- إعداد مشروعات القوانين اللازمة للمحافظة على مقومات الوحدة الوطنية.
- ضمان نزاهة العملية الانتخابية وتنظيم الحملات الانتخابية.
- وضع الأسس العملية لعملية التخطيط.
- إيجاد الآليات التي تضمن حسن الإعداد لمشاريع الدولة.
- اختصار الدورة المستندية والإسراع في إنجاز المشاريع.
- تطوير منهجية العمل في المؤسسات الحكومية المختلفة.
- تفعيل المشاركة الشعبية في الأعمال الحكومية.

وفي سياق متصل يشير «اتجاهات» الى أن وجهات نظر قانونية ودستورية مختلفة أكدت أن الاستجواب يخالف أحكام الدستور، خصوصا القراراتين التفسيريين للمحكمة الدستورية رقم «8» لسنة 2004 ورقم «10» لسنة 2011.